

Linguistic Ambiguity Between Ibn Hisham and Chomsky

Abstract:

The aim of this research is to study the linguistic ambiguity between the grammarian Ibn Hisham (d. 761 AH) and the contemporary American linguist Chomsky, whose fame has spread, and whose name is associated with the generative transformational theory, considered by many as a significant discovery in the field of contemporary linguistics. The research addressed the following issues:

- 1- Ambiguity in language and terminology.
- 2 Ambiguity according to Ibn Hisham.
- 3- Ambiguity according to Chomsky.
- 4- Comparison between Ibn Hisham's and Chomsky's views on ambiguity.

In this study, the researcher adopted the descriptive-analytical approach, which is based on analyzing the scholars' views on linguistic ambiguity, and explaining its cause and manifestations through their works and what has been written about them.

The research concluded that Ibn Hisham was proactive in understanding linguistic ambiguity and its causes in Arabic, indicating that ambiguity occurs due to phonetic, morphological, syntactic, or semantic reasons, leading to the multiplicity of meanings in linguistic structures and consequently to the multiplicity of parsing in a single structure. As for Chomsky, ambiguity is semantic, caused by linguistic structure ambiguity, where a structure has two or more meanings, or where the structure is grammatically correct but it is meaningless semantically.

Keywords: Ambiguity, generative, transformational, Ibn Hisham, Chomsky

الغموض اللغوي بين ابن هشام وتشومسكي

الباحثة فاتنة جمال عواودة - أستاذ مساعد

f.awawdeh@jadara.edu.jo

الباحثة رائدة علي مراشدة - أستاذ مشارك

raedaaali@jadara.edu.jo

الباحث عبد القادر مرعي بني بكر - أستاذ دكتور

a.banibakr@jadara.edu.jo

جامعة جدارا - كلية الآداب واللغات - قسم اللغة العربية

تاريخ التقديم: 1/4/2024

تاريخ القبول: ٢٠٢٤ / ٨ / ٦

الملخص

هدف هذا البحث إلى دراسة الغموض اللغوي بين ابن هشام النحوي (ت 761هـ) وبين تشومسكي اللغوي الأمريكي المعاصر الذي ذاع صيته، واقترن اسمه بالنظرية التوليدية التحويلية، التي عدّها الكثيرون اكتشافا عظيما في مجال اللسانيات المعاصرة، وعالج البحث القضايا الآتية:

- 1 - الغموض لغة واصطلاحا.
- 2 - الغموض عند ابن هشام.
- 3 - الغموض عند تشومسكي.
- 4 - المقابلة بين موقف ابن هشام وبين تشومسكي من الغموض.

وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تحليل موقف العالمين من الغموض اللغوي، وبيان أسبابه ومظاهره من خلال مؤلفاتهما وما كتب عنهما، وخرج البحث بنتائج أهمها أن ابن هشام كان سابقاً إلى إدراك الغموض اللغوي وأسبابه في العربية، وبين أن الغموض يقع لأسباب صوتية أو صرفية أو تركيبية نحوية أو دلالية، ويفضي إلى تعدد دلالة التركيب اللغوي ومن ثم إلى تعدد وجوه الإعراب في التركيب الواحد، أما الغموض عند تشومسكي فهو غموض دلالي سببه غموض التركيب اللغوي، بحيث يكون للتركيب دالتان أو أكثر، أو أن يكون التركيب صحيحا نحويا، ولكنه لا دلالة له.

الكلمات الدالة: الغموض، التوليدية، التحويلية، ابن هشام، تشومسكي .

مقدمة:

حظيت ظاهرة الغموض بعناية العلماء القدامى والمحدثين، فشدت أنظارهم أمثال سيبويه وابن هشام وغيرهما، وهي من الظواهر اللسانية التي أثبتت حضورها في اللغات؛ لعلاقتها ببنية الكلام معانيه وتراكيبه، فالغموض يتيح للمتلقي تعدد القراءات؛ لما يخفي وراءه من رموز ودلالات مختلفة، تتيح له فرصة إعادة إنتاج لغة النص، والخروج بمعان عدة (الرشادة، 2020، ص202) .

لقد تلونت عند النحويين مصطلحات الدلالة على الغموض، كما تنوعت الأسباب التي عزوا إليها الإبهام في التراكيب اللغوية، والغموض في الدلالات، فكانت أحياناً بسبب تعدد المعاني للكلمة المفردة، أو بسبب تعقد التركيب النحوي، ولذلك بات لزاماً الوقوف على هذه الظاهرة عند نحويين أحدهما علم من نحاة العرب هو (ابن هشام النحوي) وبين تشومسكي اللغوي الأمريكي المعاصر، وحصر ملحوظاتهم وإبراز تصورهم لها وتبعهم أمثلتها، وتحليلهم مظاهرها، ورصدهم أسبابها .

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من كونها تسلط الضوء على موضوع الغموض اللغوي، أسبابه ومظاهره عند عالمين بارزين من علماء اللغة هما ابن هشام النحوي وتشومسكي اللغوي الأمريكي .

مشكلة الدراسة (تساؤلات الدراسة):

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ماهو الغموض اللغوي ؟
- وما هي أسباب الغموض وظواهره عند ابن هشام وتشومسكي؟
- وما الفرق بين نظرة ابن هشام النحوي للغموض، ونظرة تشومسكي اللغوي صاحب النظرية التوليدية؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على ظاهرة من الظواهر اللغوية وهي ظاهرة الغموض، وإبراز إسهام كلا العالمين في هذا المجال.

الدراسات السابقة:

هذه الدراسة سبقتها دراسات تناولت الغموض ومنها: دراسة الدكتور حلمي خليل وعنوانها: (العربية والغموض) والتي أفادت منها هذه الدراسة، ودراسة الدكتور عبد الفتاح الحموز المعنونة ب(مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها)، و(دراسة مقارنة لظاهرتي اللباس والغموض في اللغة) لعمار بوقريقة، وتختلف هذه الدراسة في مضمونها وهدفها عن الدراسات السابقة.

الغموض لغة واصطلاحا

جاء في معاجم اللغة أن الغموض هو الخفاء وعدم الوضوح، وغمض الشيء خفي، وغمض الكلام هو خلاف الواضح، ودار غامضة غير بارزة، وحسب غامض، غير مشهور (ابن فارس، 1990، مادة غمض، ابن منظور، 1999، مادة غمض)، وهو بمعنى الخلط في مختار الصحاح، وفي الأمر لبسة بالضم أي شبهة، يعني ليس بواضح». (الرازي، 1999، مادة غمض) ويحمل مصطلح الغموض (Ambiguity) في المعاجم الإنجليزية معنى تعدد المعنى، فهو التعبير الذي يحتمل معنيين أو تفسيرين Webster، 1987، (p38) ومن هنا نجد أن معنى الغموض في اللغة الخفاء وعدم الوضوح، واحتمال أن يكون للكلمة أو التركيب أكثر من معنى.

أما الغموض في الاصطلاح فلا يبتعد معناه عن معناه اللغوي، فكل المعنيين يفضي إلى عدم الوضوح، واحتمال التأويلات المختلفة في الكلام وتعدد المعاني، إذ جاء في معجم المصطلحات العربية أن الغموض «صفة تطلق على الأثر الأدبي الذي يصعب فهم معناه، ومثل هذا العمل يحتاج إلى تدبر وتأمل وتأويل؛ للوصول إلى المعنى المقصود لخفاؤه وعدم وضوحه (وهبة، والمهندس، 1984، ص 264).

أسباب الغموض اللغوي

نالت ظاهرة الغموض اللغوي اهتمام سيبويه (ت 180هـ) فأشار إلى أن الغموض أو اللبس ناشئ عن وجود لفظ أو تركيب يحتمل أكثر من دلالة، وربط بين المرسل والمستقبل بأن تكون الرسالة بينهما معرفة حتى يتم التواصل بينهما، فأشار إلى ضرورة أن يكون المسند إليه معرفة؛ لكي يكون معلوما ومعروفا لدى المخاطب حتى لا يقع في إشكالية اللبس والغموض، ويصبح التواصل بينهما صعبا، فاللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتخاطب والتفاهم (سيبويه، 1988، ص 48/1).

وأشار الآمدي (370هـ) إلى أن الغموض في مجال الشعر يكمن في صعوبة استخراج المضمون بسبب الصنعة، واستخدام المعاني الدقيقة الغامضة، (الآمدي، 1972، ص 5). كما أرجع حازم القرطاجني (ت 682هـ) الغموض إلى أسباب عديدة منها ما يرجع إلى المعاني، ومنها ما يرجع إلى الألفاظ والعبارات، ومنها ما يرجع إلى المعاني والألفاظ (القرطاجني، 1966، ص 172) والأسباب التي ترجع إلى المعاني هي:

- 1- أن يكون الغور في المعنى بعيدا لدقته، ويلزمه تأمل.
- 2- أن يبنى المعنى على مقدمة في الكلام لبعدها موضعها، أو للكلام المستأنف، لم يلتفت إليها.
- 3- أن يحتوي الكلام خبرا تاريخيا، أو يحتوي معنى علميا فيكون إدراك المعنى مرتبطا بمعرفة المتضمن.

- 4 - أن يحتوي الكلام مثلا أو بيتا شعريا يصبح به جزءا من المعنى الكلي.
- 5 - أن يقصد بالمعنى الدلالة على بعض ما يلتزمه من المعاني بسبب الكناية او الأرداف وغير ذلك.
- 6 - أن يوضع المعنى في صور التركيب الذهني على غير ما يجب.
- 7 - أن يحتمل المعنى معاني عدة.
- 8 - الإشارة إلى بعض أجزاء المعنى بأوصاف تشترك معه أشياء أخرى.
- 9 - أن يكون خلل في أجزاء المعنى ولم تستوف أقسامه.
- 10 - أن ينحرف المعنى بغرض الكلام عن قصده الواضح.
- وأما ما يرجع إلى الألفاظ والعبارات فقد وضعها في الأمور الآتية:
- أ- حوشية اللفظ أو غريبه، أو مشتركه .
- ب- التقديم والتأخير .
- ت- قلب الكلام بأن تخالف وضع الأشياء.
- ث- أن يقع بين بعض أجزاء العبارة فصل أو سجع ينتج عنه اختفاء جهة المتطالب بين الكلامين.
- ج- أن تطول العبارة بشكل مفرط مما يتسبب في تراخي بعض أجزائها في ما يسند إليه.
- ح - المخالفة بين الاتصال والانفصال، بحيث تأتي العبارة التي يراد بها انفصال بعض أجزائها عن بعض بشكل متصل، والعكس صحيح.
- خ- أن يتصف الكلام بفرط الإيجاز حذفًا أو تقصيرا .
- وأما ما يتعلق بالمعاني والألفاظ فأشار إلى أن استغلاق العبارات وغموضها إنما مرده إلى وجوه معنوية، أو وجوه عبارية أو الاثنتين معا (القرطاجني، 1966، ص 174 - 175).
- وأشار حلمي خليل من الباحثين المعاصرين إلى صور من الغموض بسبب التداخل اللغوي، أو نقل بعض الأصوات والتأثر بلغة الأعاجم، وإلى غموض الصيغة الصرفية، والتصنيف والتحريف . (خليل، 1988، ص10-11)
- وذكر عبد الفتاح الحموز في حديثه عن ظاهرة اللبس رد فيها اللبس والغموض في العربية إلى أسباب بعضها يعود إلى البناء الصرفي في بعض الصيغ، ومنها يعود إلى اختفاء قرينة الإعراب، وبعضها يعود إلى الوقف والابتداء غير الصحيحين، وبعضها الآخر يعود إلى الحذف في التراكيب اللغوية . (الحموز، 1987، ص 9)

وذكر وليام إمبسون (Willam Epsom) في كتابه (سبعة أنماط من الغموض) أن الغموض هو احتمالية أن يعني الإنسان أمراً أو آخر أو الأمرين معاً، وأن يكون للعبارة معان عدة، مشيراً في ذلك إلى أن أنماط الغموض وأسبابها على النحو الآتي (61947-p.5, Emposon):

1. النمط الأول يتمثل في الاستعارة التي تحمل في ثناياها شيئاً من التفاصيل عن دلالات متعددة في الوقت نفسه (Emposon, 147p).
 2. النمط الثاني يكون في حال وُجد تركيب نحوي في النص يمنح القارئ فهماً أو أكثر، ويسمح بتعدد التأويلات (Emposon 50-48).
 3. النمط الثالث يتحقق في النص إذا توفر فيه مفردات وتراكيب لها دلالات مشتركة (Emposon, 102)
 4. النمط الرابع يكون في عدد من التراكيب التي لها معان متبادلة تعكس شيئاً من صور التعقيد في ذهن المؤلف (Emposon 133).
 5. النمط الخامس يكون إذا أظهر المؤلف عدم القدرة على تحديد مقصوده في لغته، كأن يُظهر جملاً أو عبارات متداخلة (Emposon, 155).
 6. النمط السادس يتحقق إذا أظهر المؤلف في لغته تراكيب عديدة تحمل معاني متناقضة (Emposon, 147).
 7. النوع السابع يحدث عندما يقع في لغة المؤلف نوع من التعارض أو التناقض التام مما يعكس نوعاً من التشنت الذهني (Emposon, 192)
- ونرى من خلال استعراض الأنماط السابقة أن إمبسون قد أعاد الغموض إلى أسباب تتصل بالتركيب النحوي واستخدام المفردات، وإلى لغة المؤلف وما يشعر بها من التداخل والتناقض الذي يعكس شيئاً من التشنت الذهني.

موقف ابن هشام من الغموض اللغوي

عقد ابن هشام فصلاً في كتابه (مغني اللبيب) بيّن فيه الأسباب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية التي تفضي إلى الغموض اللغوي، ومن ثم تؤدي إلى تعدد في وجوه الإعراب. وقد شكلت الجهات العشر التي اعترض فيها على المعربين نقداً لما ذهب إليه كثير من النحاة الذين سبقوه في توجيه بعض التراكيب اللغوية وإعرابها، وهو بذلك لم يكن محاكياً أو مقلداً لآراء السابقين، وإنما حاول أن يكشف عما وراء بعضها من أوهام، وتظهر مقدرته في بسط الآراء السابقة المتعددة في اتجاهاتها وميولها، ثم مقارنته وموازنته بينها، ثم يوضح الصواب أو الخطأ منها، وكثيراً ما كان يخلق رأياً جديداً لنفسه، مراعيًا ما يمكن أن يكون وراء بعض هذه الآراء من دافع اعتقادي أو تشريعي، ولهذا كانت جل أمثله في هذا الباب من الآيات القرآنية التي يحرص على أن تضبط بشكل سليم بمقتضى قواعد النحو العربي، وأن تخرج القراءات فيها في إطار الدلالة الإلهية المقصودة (ابن هشام، 1987، 527-528).

لقد التزم ابن هشام في تحليله للتراكيب اللغوية بما نادى به نظرية النحو العربي، التي تجد في التحليل اللغوي للجملة أو الإعراب عمادا هو المعنى، وإلا يكون الإعراب أو التحليل غير صحيح، وهذا ما ظهر واضحاّ عنده في الجهات العشر التي وضع فيها ملاحظاته حول ظاهرة تعدد المعنى أو غموضه أو فساده بسبب البنية التركيبية، لذلك بدأ بالجهة التي وجد فيها وجوب مراعاة الإعراب أو التحليل النحوي للجملة أولاً، وعلل ذلك بأن اللفظة المفردة و التراكيب يعزى إليها تعدد المعنى، وهو ما ذهبت إليه النظرية التوليدية التحويلية من أن البنية السطحية يوجد لها أكثر من بنية عميقة، أو بوجود بنية واحدة لعدة تراكيب سطحية، على الرغم من اختلاف تفسير ابن هشام عن تفسير التحويليين في هذا الشأن (خليل، 1988، 215).

وسنشير هنا إلى الجهات العشر التي أخذها ابن هشام على المعربين، والتي أوقعتهم في الغموض وتعدد وجوه الإعراب، ممثلاً على كل جهة ببعض الشواهد القرآنية والشعرية التي استشهد فيها، مبينا من خلالها أوهام اللغويين وأخطاءهم والرأي الذي يراه صحيحاً فيها.

1 - عدم مراعاة النحويين للمعنى، وإنما يراعون ما يقتضيه ظاهر الصناعة، وهذا من شأنه أن يوقع في الزلل، لذا وجب على المعرب فهم معنى ما يعربه، سواء أكان مفرداً أم مركباً، ومن هذا القبيل إنكار ابن هشام على المعربين إعرابهم فواتح السور وإنها مما استأثر الله بعلمه من المتشابه (ابن هشام، 1987، 2/ 527-528) في حين نجد أن بعض النحاة لم يعدها آية، وهذا ما ذهب إليه البصريون، بينما نجد الكوفيين قد عدوا جزءاً منها آية، والجزء الآخر لم يعدوه كذلك، وعدها الزركشي من العلم التوقيفي الذي لا مجال للقياس فيه، وأن الفواتح قسمان: الأول ما لا يتأثر فيه إعراب نحو (كهيعص) و (الم) وهذا النوع محكي والثاني: ما يتأثر فيه إعراب، وهو إما أن يكون اسماً مفرداً مثل (ص) (ن) أو عدة أسماء، مثل (حم) وهذا النوع يسوغ فيه الإعراب والحكاية (الزركشي، 1988، ص171).

واعترض ابن هشام على من عد كلاله تمييزاً في قوله تعالى: (وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة) (النساء، آية 11) لأن التمييز بالفاعل بعد حذفه لأجله، والصواب عنده أن (كلاله) بتقدير مضاف أي ذا كلاله، وهو إما حال من الضمير في (يورث) فكان في هذا السياق ناقصة ويورث هي الخبر أو أنها تامة فتكون (يورث) صفة، ومن فسر (الكلاله) بمن مات وليس له ولد ولا والد، فهي حال أو خبر، ولا حاجة إلى تقدير مضاف، وأما من فسرها بالقرابة، فتعد مفعولاً لأجله (ابن هشام، 2/ 528-529).

فابن هشام لم يعرب (كلاله) تمييزاً، لأن هذا الإعراب يترتب عليه إهمال للمعنى والأخذ بظاهر الصناعة، وهذا ما يترتب عليه الغموض والفساد.

2. أن يراعي المعرب المعنى الصحيح ولا يراعي صحته في الصناعة، أي أن يراعي المعنى الصحيح ويهمل الصناعة النحوية، ومن أمثلة ذلك: إعراب بعضهم في قوله تعالى: (وثمود فما أبقي) (النجم، آية 51) أن ثمود مفعول به مقدم وهذا ممتنع، وعلّة الامتناع أن (ما)

النافية لها الصدارة، و هو معطوف على (عاداً) أو على تقدير وأهلك ثمودّ (ابن هشام، 1987، 529/2) فالأخذ بالمعنى وإهمال الصناعة النحوية هو الذي أوقع النحويين في الوهم والخطأ.

3. الجهة الثالثة: أن يعالج الكلام على ما لم تقره القوانين في العربية، وإنما عن جهل أو غفلة، أي أن بعض النحاة العرب قد عالجا بعض التراكيب على ما لم يثبت في العربية، ولم تقره القوانين النحوية، ومن أمثلة ذلك إعراب أبي عبيدة لقوله تعالى: (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق) (الأنفال، آية 5) حيث عد الكاف حرف قسم، والمعنى المراد: الأنفال لله والرسول، والذي أخرج، ويبطل هذا القول في رأي ابن هشام من عدة أمور:

لم تتضمن الكاف معنى واو القسم.

أطلقت ما على الله عز وجل.

ربط الاسم الموصول بالظاهر، وهو فاعل أخرج.

جاء موصولا في أول السورة (29).

وذكر ابن هشام أوجها إعرابية مختلفة لهذه الآية منها:

أن الكاف مبتدأ وخبره فاتقوا الله، ويفسره بما يأتي:

أنه جاء مقترنا بالفاء، كما خلا من رابط وتباعدا ما بينهما.

والثاني أنها نعت مصدر محذوف، أي يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جدالاً مثل جدال إخراجك، وفيه تشبيه للشيء بنفسه.

والثالث: أنها نعت مصدر، ولكن التقدير ل: الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتاً مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون.

والرابع أنها نعت ل(حق) أي هؤلاء هم المؤمنون حقا .

والخامس: أنها خبر المحذوف، بمعنى أن هذه الحال مثل حال إخراجك (ابن هشام، 1987، 546/2).

ومن الأمور التي أنكرها ابن هشام على النحويين حذف واو المفعول معه، وهذا الحذف لم يثبت في العربية، ومثل بقوله تعالى: (وما لنا ألا نقاتل في سبيل الله) (البقرة، آية 246): إذ ذهب بعض النحويين إلى أن الأصل فيها «وما لنا وأن نقاتل» أي ما لنا وترك القتال، وأي غرض لنا فيه، كما نقول: ما لك وزيداً (ابن هشام، 1987، 547/2) إذ عدوا المصدر المؤول من أن والفعل في محل نصب مفعول معه، وهذا مخالف للعربية؛ لأنه لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

4 - الجهة الرابعة: أن يترك الوجه القريب بخروج الكلام على وجوه بعيدة، كما يترك الوجه القوي بخروج الكلام على الأوجه الضعيفة .

وهذا الأمر يبتعد باللغة عن قانونها الذي تنساق إليه، ويجعلها عرضة للأهواء التي تحشد كثيرا في المشتبهات التي يصعب التمييز بينهما، وتفقد اللغة بموجبه أهميتها في الإبانة والإيضاح (ابن هشام، 2/555)، ومن الأمثلة التي ذكرها ابن هشام على ذلك قوله تعالى (فلما خر تبينت الجن أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين) (سبأ، آية 14) إذ رأى بعض النحاة أن في الآية حذفاً للمضافين والمقصود عندهم (علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤسأؤهم)، وعد ابن هشام هذا المعنى مستحسنًا، إلا أنه لم يظهر الدليل على دعوى حذف المضافين في رأيه. (ابن هشام ، 2/1987.2/555).

وتحليل الكلام على الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة يدخل اللغة في حيز التقدير والتأويل، ويبعدها عن الأوجه القريبة والأوجه القوية.

5. الجهة الخامسة: ترك النحاة للأوجه الظاهرة التي قد يحتمله اللفظ ، وهذه المسألة متعلقة بالمسألة السابقة ومتصلة بها؛ حيث يخرج النحوي إلى الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب القوي على الرغم من ظهور علامات قوته ووضوحها، وانسجامه مع متطلبات اللفظ والمعنى، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : (إنك أنت السميع العليم) (البقرة، آية127) ذلك أنه يجوز ثلاثة أوجه للإعراب في ضمير الفصل أرجحها الفصل وأضعفها الابتداء، والثالث هو التوكيد (ابن هشام ، 2/1987.2/556) فالوجه الظاهر والأقوى والأقرب هو الأول كما ذكر ابن هشام، ومن يذهب إلى الرأيين الثاني والثالث فقد أوجد في الكلام بعدا عما اعتمده ذوو الاختصاص من أهل اللغة والنحو، وساهم في إبراز أوجه غير مألوفة في الواقع اللغوي، ولا تخدم المعنى، بل تضعف النحو وتساهم في عجزه في أداء مهمته في إيضاح المعاني وبيان دلالات الكلام.

وفي باب المنصوبات المتشابهة ذكر ابن هشام قوله تعالى (ولا تظلمون فتيلاً ولا تظلمون نفيراً) أنها تحتمل المصدرية والمفعولة، ومن ذلك (سرت طويلاً) حيث يحتمل المصدرية والظرفية والحالية، فيحتمل المعنى سيرا طويلاً، كما يحتمل زمنًا طويلاً، وكذلك سرتة طويلاً (المصدر نفسه 2/556).

وأمثلة هذه الجهة كثيرة عند ابن هشام، تكاد تشمل معظم الأبواب النحوية، ويرى بعد تحليله هذه الأمثلة أنه ينبغي على النحوي الأخذ بالوجه القريبة والظاهرة، والابتعاد بالكلام عن الأوجه البعيدة التي تحتاج إلى تأويل.

6. الجهة السادسة: الاختلاط بين الأبواب النحوية، ذلك أن العرب كانوا يضعون شروطاً في باب ما، ثم يضعون شروطاً أخرى خلاف ونقيض ذلك، وذلك ما كانت تتطلبه حكمة لغتهم والصحيح من أقيستهم، فإذا لم يمعن المعرب اختلطت والتبست عليه الأبواب والشرائط ، مما يوقعه في الوهم (ابن هشام ، 2/1987.2/570) ومن أمثلة ذلك أنهم اشترطوا في عطف البيان الجمود و الاشتقاق اشترطوه للنعت، ومن الوهم أن الزمخشري عد (ملك وإله) في قوله تعالى: (ملك الناس إله الناس)(الناس، آية 2-3) عطف بيان، فجانب الصواب، وكان عليه أن يعدهما نعتاً.

وقد يرد على ذلك بأنهما أجريا مجرى الجوامد، (ابن هشام، 1987، 2/570).

إذ يرى ابن هشام أن أخذ النحويين ببعض الشروط في مسألة وإهمالها في مسألة أخرى هو الذي أوقعهم في الوهم والاضطراب والتناقض.

7. الجهة السابعة: أن يدل الكلام على شيء ويشهد استعمال آخر بخلافه (ابن هشام، 2/593). ويعني هذا الخروج على النظير في اللفظ والمعنى، ومن أمثلة ذلك: اعتبار الزمخشري لـ (مخرج) بأنها عطف على (فالق) في قوله تعالى: (مخرج الميت من الحي)، ولأن عطف الاسم على اسم أولى فقد جعله معطوفاً على (يخرج الحي من الميت)، ولكن مجيء قوله تعالى: (يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) يدل على خلاف ذلك بالفعل فيهما. (ابن هشام، 2/593).

وعلى هذا فإن ابن هشام قد اعترض على النحاة من يخرج الكلام على شيء، ويشهد استعمال آخر نظير ذلك الموضوع مشابهاً تماماً لما عليه الأول، لأن في هذا الاختلاف مجلبة للوهم والغموض بين الموقفين الذين يقعان في نفس القاعدة النحوية.

ومن أمثله كذلك قوله تعالى (ذلك الكتاب لا ريب فيه) (البقرة، آية 2) فقد أشار بعض النحاة إلى أن الوقف على (لا ريب) والابتداء بقوله (فيه هدى)، ودليل خلاف ذلك قوله عز وجل (الم، تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين) (السجدة، آية 1-2) فالوقف في الآية الأولى على (ريب) بينما لا وجود له في الآية الثانية، على الرغم من التشابه بين الآيتين، ومن المفروض أن تقف على الكلمة التي وقف عليها في الآية السابقة: لأن الحالة واحدة والوقف في الآية الأولى من الوقف التام.

8 - الجهة الثامنة: احتمال بعض المواضع عند المعرب أكثر من وجه، ومثاله قول بعضهم في قوله تعالى (إن هذان لساحران) (سورة طه، الآية 63) إنها إن واسمها، أي إن القصة وذان مبتدآن ويفسره مجيء إن منفصلة، ورسم هذان متصلة.

وللتناقض بين الحذف والتوكيد رد ابن هشام قول إن هذان لهما ساحران، فالمؤكد يريد الطول والحذف يريد الاختصار (ابن هشام، 2/1987، 608).

كذلك ما ذهب إليه الزمخشري في قوله تعالى: (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) (سورة هود، الآية 81) أن من نصب على نية تقدير الاستثناء من (فأسر بأهلك)، ومن رفع فعلى نية تقدير (ولا يلتفت منكم أحد)، ويرده التناقض في القراءتين، ذلك أنه على قراءة الرفع تكون المرأة مسرى بها، وعلى قراءة النصب غير مسرى بها، وفيه نظر ذلك أن إخراجها من جملة النهي لا يدل على أنها مسرى بها، وإنما يدل على أنها معهم، فقد روي أنها تبعتهم لكنها رأت العذاب بعد أن التفتت فصرخت فأصابها حجر فقتلها، ويعتبر ما قاله الزمخشري في الآية مخالفاً للظاهر، وتكون القراءة على وجه مرجوح إذا قدر الاستثناء من (أحد) (ابن هشام، 2/1987، 597).

9 - الجهة التاسعة: التداخل بين المعاني الإعرابية، ويقصد بذلك أن كثيراً من المباني تتشابه في الكل والوظيفة النحوية، ويصعب التمييز بينها إلا من خلال السياق أو التأويل في المعنى الذي يحتمله، وغالباً ما يقع هذا الأمر في المنصوبات كالحال والتمييز والمفاعيل،

وبين الصفة وعطف البيان، وقد يكون سبب هذا الاشتباه عاملاً صرفياً، أو تشابهاً في البنية الصرفية، ومن أمثلة ذلك نحو (زيد أحصى ذهنًا، وعمرو أحصى مالًا) فإن (أحصى) الأولى اسم تفضيل، والمنصوب بعدها تمييز، و(أحصى) الثانية فعل ماضٍ، والمفعول هو المنصوب بعدها، ولذلك أنكر ابن هشام على بعض النحويين في قوله تعالى: (أحصى لما لبثوا أمداً) (الكهف، الآية 12) عدهم إياه من الأول. (ابن هشام، 2/1987، 598)، كذلك يعد من الأمور الغامضة (زيد رجل صالح) فإن (صالح) صفة لا غير؛ لأن الاسم الأول جاء خبراً على انفراده (ابن هشام، 2/598). وكذلك: (اغترف غرفة بيده) فإن فتح الغين أو ضمها يغير في إعرابها ذلك أنك إذا فتحت الغين تكون مفعولاً مطلقاً، وإن كانت بالضم فتعد مفعولاً به (ابن هشام، 2/598).

إن مثل هذه التراكيب المتشابهة في بعض صيغ كلماتها تحتاج إلى تأمل وتدقيق في الوظيفة النحوية التي تؤديها، وفي السياق الذي ترد فيه لتمييز وظائفها النحوية، وإن النظر إلى الشكل وحده دون المعنى لهذه الصيغ يوقع النحوي في لبس وغموض، وقد يفضي ذلك به إلى مجانبة الصواب في إعرابه.

10 - الجهة العاشرة: أن يخرج الكلام على خلاف الأصل الظاهر بدون سبب، ويمثله ما قاله مكي في قوله تعالى (لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى كالذي ينفق ماله رياء الناس) (سورة البقرة، الآية 264) من أن الكاف هنا نعت لمصدر محذوف، أي إبطالا، والوجه الصواب عند ابن هشام أن تعرب (كالذي) حالا من الواو؛ حيث لا حذف هنا، أي لا تبطلوا صدقاتكم وأنتم مشبهين الذي ينفق. (ابن هشام، 2/599).

ومن هنا يرى ابن هشام أن على النحوي أن لا يخرج عن قواعد النحو الأصلية بدون مبرر؛ لأن هذا الخروج على الظاهر وعلى الأصل مدعاة الغموض والخطأ.

وفي ضوء ما سبق نرى أن ابن هشام قد ناقش مسألة الغموض اللغوي بإفاضة، وأعاد أسبابها إلى عوامل صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، وأن هذا الغموض قد يؤدي إلى تعدد وجوه الإعراب في التركيب اللغوي.

الغموض اللغوي عند تشومسكي

انشغل تشومسكي بظاهرة الغموض اللغوي أثناء عرض نظريته اللغوية: والواضح أنه كان يعني بالغموض (Ambiguous) تعدد دلالة التركيب، وقد وضع ذلك عندما أورد العبارة الآتية: (I have astolen book)

فقال إن هذا التركيب يحتمل ثلاثة معانٍ :

1 - عندي كتاب سرقه أحد الأشخاص.

2 - عندي كتاب سرق من أحد الأشخاص.

3 - عندي كتاب مادته مسروقة.

فالعبارة المشار إليها سابقا تحتمل دلالات متعددة (Chomsky, Aspects of the theory, p36). ومثل هذه الجملة يعدها تشومسكي جملة غامضة تحتمل أكثر من معنى، وبالتالي تحتمل أكثر من تركيب، لذا أطلق على مثل هذه الجمل وما يتفرع منها بالغموض التركيبي، وهو غموض لا يمكن الكشف عنه بواسطة تحليل الجملة إلى المكونات المباشرة، وإنما لا بد من تطبيق القواعد التحويلية في تحليلها، حيث يرى أن القواعد التحويلية أكثر النماذج قوة وفاعلية في دراسة اللغة ووصفها، وبخاصة عندما تدرس وتحلل أنواعا من الجمل الغامضة، وقد مثل تشومسكي لمثل هذه الجمل بالجملة التالية: Flying planes can be dangerous

وهذه الجملة تحتمل معنيين:

To fly planes can be dangerous

- Planes which are flying can be dangerous.

وإذا طبقنا على الجملة السابقة أركان الجملة لن يكون حلا مرضيا لمسألة الغموض، ولن نستطيع أن تصل بين ركن الجملة المتمثل في عبارة (Flying planes) وبين عبارة (planes which are Flying)؛ لأن التحليل التحويلي للجمل الغامضة يقوم على الصلة بين سلسلتين مختلفتين هما (ليونز، 1985، ص 154-156):

Plane + S + be + ing + Fly •

Some one + fly + plalne + S •

ومثل هذا التحليل يرتبط بالمبنى دون المعنى وهو تحليل الجمل الغامضة، كما أن هذا النموذج يقوم على مبدأ الاختيار، ومعنى هذا أن اختيار أحد المعنيين لمثل هذه الجمل الغامضة هو من أجل الضرورة فقط، ولكنه ليس دليلا كافيا على أن الاختلاف في المعنى قد حسم (ليونز، 157).

ولكن تشومسكي استطاع في عام (1965م) أن يقدم نظرية تحويلية أكثر تماسكا في كتابه مظاهر النظرية النحوية، وهي نظرية تختلف عن نظريته السابقة التي قدمها في كتابه التراكيب النحوية، إذ أضاف إلى هذه النظرية عناصر المعنى التي أهملها في النظرية الأولى، وأدخل الدلالة كعنصر يتكامل مع التحليل النحوي للغات الإنسانية وبناء على هذه النظرية الجديدة للمعنى ودوره أصبحت القواعد النحوية في نظرية تشومسكي نظاما يرتبط بالدلالة أو معنى كل جملة يمكن توليدها، بحيث تظهر وتتشكل عن طريق الصوت (ليونز، 161 - 159).

فمعنى كل جملة في هذه الحالة سيكون وبواسطة قواعد التفسير الدلالي مشتقاً في معظم جوانبه من البنية العميقة، ويشق لكل جملة من البنية السطحية المظهر الصوتي بواسطة العناصر الفونولوجية، وقد جاءت فكرة العناصر الدلالية من دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين القواعد النحوية والقواعد الدلالية.

أي: الأفكار الخضراء عديمة اللون تنام بعنف، وهي جملة صحيحة من الناحية النحوية، ولكنها بلا معنى، ومعنى ذلك أن هناك تناقضاً أو عدم تآلف بين الكلمات يؤدي إلى الغموض حتى وإن كانت الجملة صحيحة نحويًا، وقد جمع هذا تشومسكي وغيره من التوليديين من علماء اللغة على دراسة العناصر الدلالية التي تتكون منها الكلمات التي رأوا أن هذه العناصر هي المسؤولة عن عدم توافق اسم معين مع فعل معين، ذلك أن اللغة تحكمها مجموعة من القوانين التي تتناول صورة التركيب على المستوى العميق (ليونز، 185)

ونرى مما سبق أن الغموض عند تشومسكي غموض دلالي سببية إما دلالة التركيب على أكثر من معنى، أو عدم توافق عناصر التركيب دلاليًا، ويرى أن حل مثل هذا الغموض لا يتأتى إلا عن طريق دراسة وتحليل البنية العميقة للتراكيب اللغوية الغامضة.

الخاتمة:

بعد هذه الوقفة مع الغموض اللغوي عند ابن هشام وعند تشومسكي، وبعد هذا الجهد فقد توصل البحث إلى نتائج يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- ناقش ابن هشام مسألة الغموض اللغوي بإفاضة، وأعاد أسبابها إلى عوامل صوتية وصرفية ونحوية ودلالية.

- أن هذا الغموض قد يؤدي إلى تعدد وجوه الإعراب في التركيب اللغوي.

- من خلال المقابلة بين موقف العالمين ابن هشام المصري وتشومسكي الأمريكي من الغموض اللغوي تبين أن ابن هشام كان سابقاً إلى إدراك الغموض اللغوي وأسبابه في العربية، وكيف أدى إلى وقوع بعض النحويين العرب في الوهم والخطأ في تحليل بعض التراكيب اللغوية، ومن ثم في إعراب بعض عناصرها؛ إذ بين أن الغموض هو الوقوع في اللبس والإبهام لأسباب صوتية أو صرفية أو تركيبية نحوية أو دلالية، وهذا الغموض يفضي إلى تعدد دلالة التركيب اللغوي، ومن ثم يفضي إلى تعدد وجوه الإعراب في التركيب الواحد، والغموض اللغوي عنده لا يمكن فك أسرارها إلا بالتأمل والنظر الدقيق.

- الغموض عند تشومسكي هو غموض دلالي سببه غموض التركيب اللغوي، بحيث يكون للتركيب دالتان أو أكثر، أو أن يكون التركيب صحيحاً نحويًا ولكن لا دلالة له، وهذا الغموض لا يمكن فك أسرارها إلا من خلال البنية العميقة للجملة، وأن تكون عناصر التركيب متوافقة دلاليًا.

المصادر والمراجع

- الأمدي، الحسن (1972). الموازنة بين أبي تمام والبحتري، تحقيق أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة.

- ابن فارس، أحمد (1990). مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، الدار الإسلامية، المغرب.

- ابن منظور، جمال الدين (1999). لسان العرب، تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، ط3، دار إحياء التراث العربي، لبنان.
- ابن هشام، عبد الله جمال الدين (1987). مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
- حلمي، خليل (1988). العربية والغموض، ط2، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- الرازي، زين الدين (1999). مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا.
- الزركشي، بدر الدين (1988). البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل، دار الجيل، بيروت، لبنان.
- سيوييه، عثمان بن قنبر (1988). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- عوض، سامي (1987). ابن هشام النحوي، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة، مصر.
- القرطاجني، حازم (1966). منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقديم وتعليق: محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس.
- ليونز، جون (1985). نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة: حلمي خليل، (ط1)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- وهبة، مجدي، والمهندس، كامل (1984). معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت.

المجلات العلمية:

- الحموز، عبدالفتاح (1987). مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها، مؤتة للبحوث والدراسات المجلد الثاني، (العدد الأول)، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
- الرشادة، منى (2020). الغموض والإيهام في شعر المرأة السعودية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 17 (العدد 2)، الشارقة، الإمارات العربية.

المراجع الأجنبية:

Emposon, Willam, Seen Types of Ambguity, New Directions, Publishing Corporation 8th Ed, London, 1947.

. Noom Chomsky, Aspects of the theory, of syntax, The MIT, pres, 1982.

. Webster, M., (1984), webster's, new Dictionary of synonyms, Webster Inc.